

PROVISIONAL

S/PV.3026
6 January 1992

ARABIC

مجلس الأمن



UN LIBRARY

JAN 08 1992

محضر حرفي مؤقت للجلسة العادية والعشرين بعد الألف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس : السير ديفيد هني

(المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية)

السيد فورونتسوف

السيد بوسو مزانو

السيد نوتردام

السيد جيسس

السيد مومبغوي

السيد لي داويو

السيد مريميه

السيد رودريغيز

السيد بن جلون - تويمي

السيد هوهنفلشر

السيد غاريخان

السيد إردوس

السيد بيكرنغ

السيد هاتانو

الأعضاء : الاتحاد الروسي

اكوادور

بلجيكا

الرأس الأخضر

زيمبابوي

الصين

فرنسا

فنزويلا

المغرب

النمسا

الهند

هنغاريا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٠ .

الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن والإعراب عن الشكر للأعضاء السابقين بمجلس الأمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي الجلسة الأولى

لمجلس الأمن التي تعقد في السنة الجديدة ، أود أن أرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن - الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان . ونتطلع جميعا بثقة إلى مشاركتهم في أعمال المجلس التي ستمثل مساعدة قيّمة في السعي من أجل إيجاد حلّ للمسائل المعقدة التي تواجه المجلس وهو يوظف بدوره الهام .

وبمفتي رئيسا ، أود أيضا أن أعرب عن امتنان المجلس للأعضاء السابقين غير الدائمين على ما قدموه من إسهامات هامة في عمل المجلس . إن ممثلي رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن قد كسبوا تقديرنا وأسهموا بمواهبهم بطرق لا حصر لها في اضطلاع المجلس بمسؤولياته .

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي

أشيد نيابة عن المجلس بسلفي السفير فورونتسوف ، الممثل الدائم للاتحاد الروسي على خدمته رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وإنني على يقين بأنني أعبر عن جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير فورونتسوف على ما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة ولياقة جمة وكفاءة في إدارة أعمالنا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر .

الترحيب بالأمين العام والإشادة بالأمين العام السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن

وبالأمانة عن نفسي أود أن أهنيئ تهنئة قلبية وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام الجديد ، الذي يحضر اليوم اجتماعا رسميا لمجلس الأمن للمرة الأولى بصفته أمينا عاما - بالرغم من أنها ليست المرة الأولى بالتأكيد التي قام فيها بحضور أحد اجتماعاتنا الرسمية ، حيث سبق له وشارك بطريقة فعالة باهرة . ولي ملء الثقة - وأنا متأكد بأن جميع أعضاء المجلس أيضا على ثقة - بأنه ، بمهاراته الدبلوماسية

الفريدة وسجله المميز ، سيعمل على تعزيز ملطة وفعالية المنظمة ومجلس الامن كأداة هامة في صون السلم والامن الدوليين . وإنني على يقين بأنني وأعضاء المجلس الآخرين نتعهد بتقديم دعمنا الثابت له في جهوده لبلوغ تلك الغاية .

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بسلف السيد بطرس غالي ، السيد بيريز دي كوييار ، الذي أنهى لتوه فترة ولايته الثانية كأمين عام . لقد حظي باحترامنا الجماعي على الإسهام الذي قدمه لقضية السلم والامن الدوليين ، والذي تميز حتى اليوم الأخير من ولايته بجهوده الرائعة في خدمة قضية السلم في السلفادور .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط مجلس الامن علماً بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي اسرائيل ومصر يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجرياً على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين إلى الإشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد أرييدور (اسرائيل) والسيد العربي (مصر) المقعدين

المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علماً

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة . وستمدر هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/23373 ، ونصها كما يلي :

"يشرفني أن أطلب ، طبقا لممارسة مجلس الأمن السابقة ، أن يقوم المجلس ، بدعوة الدكتور محمد ناصر القدوة ، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ، إلى المشاركة في المناقشة الجارية في مجلس الأمن والخاصة بالبند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة' " .

هذا الطلب لم يقدم طبقا للمادة ٣٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، ولكن إذا وافق المجلس عليه فإنه سيقوم بدعوة المراقب الدائم عن فلسطين للمشاركة ، ليس بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ، وإنما بنفس حقوق المشاركة المنصوص عليها في المادة ٣٧ .

هل يرغب أحد من أعضاء المجلس في الكلام حول هذا الطلب ؟

السيد بيكرنف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام مجلس الأمن تحت رئاستكم ، سيدي ، فإنني أود أن أهنيئكم . كما أود أن أشكر سلفكم ، وأن أرحب بترحيبها حارا بالأمين العام الجديد وأن أتقدم بالشكر إلى سلفه على إسهاماته العديدة . وأرحب أيضا بالأعضاء الجدد في المجلس - الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان ، وأتقدم بالشكر إلى ممثلي أعضاء المجلس غير الدائمين السابقين - رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن - على ما قدموه من مساهمات .

إن الولايات المتحدة ، كما كان دأبها لدى النظر في هذه المسألة المعروضة على المجلس الآن ، ستطلب إجراء تصويت على هذا المقترح المعروض على المجلس ، وستصوت الولايات المتحدة ضد الطلب المقدم لسببين . أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم . ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالمشاركة إلا إذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ونرى أنه ليس من المستنـب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته وقواعده في هذا المضمار .

يعلم جميع أعضاء المجلس أن العُرف الطويل الأمد جرى على أن المراقبين ليس لهم الحق في التكلم أمام مجلس الأمن بناء على طلبهم . وقد اتخذت الولايات المتحدة

(السيد بيكرنف ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق المشاركة لأشخاص يمثلون كيانات غير حكومية هو المادة ٣٩ .

وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة طرحت على نحو سليم بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي وفي حالات معينة على الإجراءات الأصولية .

وبالتالي فإن الولايات المتحدة تعارض منح منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في مجلس الأمن كما لو كانت هذه المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة . وهذه النقطة لم ينقضا قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ بأي طريقة .

إننا نؤمن بالاستماع إلى جميع وجهات النظر ولكن ليس بطريقة تتطلب خرق قواعد نظامنا الداخلي . وعلى وجه التحديد لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم أمام المجلس بالخروج على قواعد النظام الداخلي . إننا نرى أن هذه الممارسة الخاصة تفتقر إلى الأساس القانوني وتشكل إساءة استخدام لقواعدنا .

لكل هذه الأسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت . وستصوت الولايات المتحدة بالطبع ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

على ملاحظاته التمهيدية المتعلقة بي .

إذا لم يرغب عضو آخر في المجلس في الكلام في هذه المرحلة ، فساعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

أطرح الآن طلب فلسطين للتصويت .

أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : إكوادور ، الرأس الأخضر ، الاتحاد الروسي ، زيمبابوي ، الصين ،
فنزويلا ، المغرب ، النمسا ، الهند ، اليابان

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية ، هنغاريا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كالتالي :

١٠ أصوات مؤيدة ، وصوت معارض واحد ، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت . تمت
الموافقة على الطلب .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة . وفي هذا الصدد ، معروض على أعضاء المجلس مشروع قرار وارد في الوثيقة S/23372 اعد أثناء مشاورات المجلس .

تلقى أعضاء المجلس نسخا من الرسالة المؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والموجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة والتي تستمر بوصفها وثيقة من وثائق المجلس تحت الرمز S/23369 .

وتلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا من رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الرئيس بالوكالة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وتستمر رسالة مشابهة موجهة الى الأمين العام بوصفها الوثيقة S/23374 .

المتكلم الاول على قائمتي ممثل فلسطين وأعطيه الكلمة .

السيد القدوة (فلسطين) : سيدي الرئيس ، دعني أبدأ بتهنئتك على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر . لقد تعاوننا معكم أثناء توليكم لرئاسة المجلس في السابق ، ونحن على ثقة ، من خلال تلك التجربة ، ومن معرفتنا بقدراتكم ، أنكم ستقودون أعمال المجلس بنجاح كبير . كذلك ، فأنني أود أن أشيد بجهود رئيس المجلس خلال الشهر المنصرم ، صاحب السعادة السيد يولي فورونتسوف . انها المرة الاولى التي ينعقد فيها مجلس الأمن بوجود الاتحاد الروسي بدلا من الاتحاد السوفياتي . واسمح لي ، سيدي الرئيس ، بتهنئة السفير فورونتسوف على صفته التمثيلية الجديدة . لقد اعترفت فلسطين بالاتحاد الروسي وبكافة الجمهوريات المستقلة الاخرى التي شكلت في السابق الاتحاد السوفياتي ، ونحن نأمل أن تستمر علاقات الصداقة المميزة التي كانت تربطنا بالاتحاد السوفياتي مع روسيا ومع كل الجمهوريات الاخرى . اننا نعول على استمرار الصداقة مع روسيا ، هذه الصداقة التي عبرت عن نفسها في السابق بمواقف سياسية وعملية داعمة لحقوقنا المشروعة ، وهي التي جعلتنا الان ، وجعلت العرب الآخرين ،

نرحب باستمرار روسيا كأحد راعبي مؤتمر السلام في الشرق الأوسط .. ونحن هنا نتمنى لشعب روسيا وجميع شعوب الجمهوريات الأخرى التقدم والازدهار .

انني أود أيضا الترحيب بالأعضاء الجدد في المجلس وهم الراس الأخضر ، والمغرب ، وفنزويلا ، واليابان وهنغاريا . انهم جميعا دول صديقة ، ونحن نتطلع إلى التعاون معهم . وبهذه المناسبة ، لا يفوتني أن أشكر تلك الدول الصديقة التي غادرت المجلس وهي كوبا واليمن وكوت ديفوار وزائير ورومانيا .

لا بد لي كذلك أن أرحب بمصاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام الجديد للأمم المتحدة ، وأن أهنيئه على توليه مهام منصبه الرفيع . اننا ، إذ نشعر بالفخر لانتماء الأمين العام لبلد عربي شقيق ، وللصفات والقدرات الشخصية للرجل ، فاننا على يقين من أنه سيكون القائد الدولي المناسب لقيادة أعمال المنظمة باتجاه ترسيخ الأمن والسلم الدوليين وتعزيز دور المنظمة الدولية في مجالات الحياة الهامة الأخرى . اننا سنتعاون بالكامل مع الأمين العام فيما يتعلق بقضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط ، وبما يعزز دور الأمم المتحدة ودوره شخصيا في عملية بناء السلام .

ولا يمكن أن يفوتني هنا تسجيل شكرنا وتقديرنا العالي لمصاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي غادرنا قبل أيام عديدة على الجهود الكبيرة التي قام بها أثناء توليه لمنصبه . انني ، وبالنسبة عن القيادة الفلسطينية ، أشكر السيد دي كوييار على ما قام به في مجال قضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط .

انها أيضا الأيام الأولى في عام ١٩٩٢ ، واجتماعنا هذا هو الاجتماع الرسمي الأول لمجلس الأمن خلال هذا العام . لذا ، اسمح لي أن أتمنى عاما سعيدا لجميع أعضاء المجلس والسيد الأمين العام ولأعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة لعله يكون عاما يمكننا جميعا من تعزيز أهداف ميثاق الأمم المتحدة واعلاء كلمة الانسان . ولكن بداية هذا العام ، كما تعلمون ، لم تكن بداية سعيدة للشعب الفلسطيني ، ويجد مجلس الأمن نفسه مخطرا للاجتماع مرة أخرى للنظر في تطور خطير على علاقة بالوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

لقد اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ امرا
 بابعاد اثني عشر مواطنا فلسطينيا من وطنهم . وقامت الحكومة الاسرائيلية بعد ذلك ،
 وبالرغم من كل ردود الفعل الدولية ، ومن بينها ردود فعل من الاعضاء الدائمين في
 هذا المجلس ، بتأكيد هذا القرار بالاجماع . لقد قامت سلطات الاحتلال بالفعل بابعاد
 ٦٩ مواطنا فلسطينيا منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، منتهكة بذلك
 خمسة قرارات لمجلس الامن . وبشكل عام قامت اسرائيل بابعاد حوالي ٢٠٠٠ مواطنا
 فلسطيني آخرين من الارض المحتلة منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ ، منتهكة بذلك العديد
 من قرارات مجلس الامن الاخرى التي اكدت جميعها على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة
 لحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على كافة الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما
 في ذلك القدس . وطلبت من اسرائيل الامتناع عن ابعاد اي مدني فلسطيني من الارض
 المحتلة ، وأن تقوم باعادة كل من تم ترحيلهم بالفعل . وكما هو معروف ، لم تلتزم
 اسرائيل بأي قرار من هذه القرارات ، ولم يعد اي من المبعدين الفلسطينيين ، بل
 واستمرت اسرائيل في سياسة الابعاد منتهكة بذلك احكام ميثاق الأمم المتحدة ، وحتى
 شروط العضوية في المنظمة الدولية . وها هي اسرائيل تعاود الكرة من خلال قرار
 الابعاد الاخير .

إن سياسة الإبعاد هذه ، بالإضافة إلى انتهاكها للقانون الدولي الإنساني ولميثاق الأمم المتحدة ، تجد جذورها الحقيقية في الموقف الأيديولوجي الرافض ليس فقط للهوية الوطنية الفلسطينية ، بل الرافض للوجود الفلسطيني ككل والمُصر على اعتبار بقاء الفلسطينيين في بلادهم أمراً عابراً لابد من تغييره . إن جذور هذه السياسة تكمن في الرؤية العنصرية التي ترى ضرورة إخلاء الأرض من الفلسطينيين من خلال عملية الترحيل الجماعي - "الترانسفير" - في الوقت المناسب لضم الأرض مع الحفاظ على نقاء الطبيعة اليهودية للدولة . إنه نفس الموقف الأيديولوجي ونفس الرؤية العنصرية ، وإن عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة ، سواء جاء ذلك من خلال الإصرار على الاستمرار في الاحتلال وابتلاع الأرض ، أو الاستمرار في بناء المستعمرات غير الشرعية وتوسيع ما هو قائم منها ، مع كل ما يترتب على ذلك من سرقة المياه الفلسطينية والموارد الطبيعية الأخرى ، والاستمرار في عملية التدمير المنظم للبنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية . أو جاء من خلال الإبعاد ، وهو الأمر الذي ننظر فيه اليوم .

إن الموقف الإسرائيلي الأخير باستثناء سياسة الإبعاد ، لم يأت كاستثناء خلال المرحلة السابقة . لقد جاء تنويعاً لسلسلة من الإجراءات والقرارات التي تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، حيث صعدت إسرائيل إجراءات العقوبات الجماعية مثل هدم البيوت وفرض منع التجول لمدد طويلة . وقامت إسرائيل أيضاً بتصفيد حي الاستيطان ، وهو ما أخذ شكلاً خطيراً من خلال الاستيلاء على منازل عدة تمتلكها عائلات عربية في سلوان ، إحدى ضواحي القدس العربية ، ثم من خلال قرار الحكومة الإسرائيلية بتخصيص ثلثي الميزانية المخصصة لبناء وحدات سكنية حكومية أثناء عام ١٩٩٣ لإقامة تلك الوحدات السكنية في الأرض المحتلة . ثم جاء بعد ذلك تشجيع الفلتان الإجرامي للمستعمرين المسلحين ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . ولابد هنا من التذكير بأن وجود هؤلاء المستعمرين جميعاً في الأرض المحتلة هو وجود غير شرعي وفقاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن . وإن تسليح هؤلاء المستعمرين من جانب الحكومة الإسرائيلية هو أيضاً غير شرعي وغير أخلاقي وهو أمر تتحمل الحكومة الإسرائيلية كل التبعات الناتجة عنه .

قد يكون قيام اسرائيل بكل ما سبق أمرا غير مستغرب عليها في ظل الظروف العادية . ولكن ما يدعو للتساؤل حقيقة هو قيام اسرائيل بكل ذلك أثناء استمرار عملية السلام القائمة حاليا في الشرق الاوسط وأثناء قيام العديد من الاطراف بتكثيف جهودها من أجل توفير النجاح لعملية السلام هذه . لقد التزمت كل الاطراف العربية المعنية بعملية السلام بشكل واضح . وبالنسبة للطرف الفلسطيني فقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة السلام ووافقت على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد وفي المباحثات التي تلت ، وهو ما تبلور من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية للمنظمة . وقد فعلنا ذلك بالرغم من حجم التنازلات الكبيرة التي طُلبت منا والتي لم تكن متناسبة مع حجم التنازلات التي طلبت من الجانب الآخر ، وذلك على أمل تسهيل التحرك وتحقيق تطورات جديده وملموسة باتجاه تحقيق السلام . ثم تلى ذلك قيام الوفد الفلسطيني لمؤتمر السلام بذلك الاداء الممتاز الذي عُرف دوليا والذي أكد التزامنا الفلسطيني بالتحرك باتجاه السلام .

فما الذي قامت به إسرائيل بالمقابل ، وبالرغم من حصولها على الكثير حتى قبل أن تبدأ العملية : مزيد من المستعمرات في الأرض المحتلة ، تعميد العدوان العسكري على جنوب لبنان ، تأكيد رفض مبدأ الأرض مقابل السلام ، وتأكيد عدم الانسحاب من إنج واحد ، رفض الحضور في الموعد المحدد للدورة الاولى لمباحثات واشنطن ، وأخيرا تعميد الاعمال القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، التي أشرت إليها أعلاه والتي توجت بقرار الإبعاد الأخير .

ما هو إذن الاستنتاج الوحيد الممكن من خلال كل ذلك ؟ الاستنتاج الوحيد الممكن هو أن اسرائيل ، وقد اضطرت إلى المشاركة في عملية السلام ، تقوم بالعمل وبشكل منظم على تدمير هذه العملية والمحافظة على الموقف الاسرائيلي المصّر على ابتلاع الأرض المحتلة ، ولو أدى ذلك إلى إنهاء إمكانيات بناء السلام في الشرق الاوسط . هل هذا يعني أننا على وهك الانسحاب من العملية السياسية بسبب الموقف الاسرائيلي ؟ كلا . إننا معنيون حقيقة بتحقيق السلام ، ونحن ملتزمون بالعملية السياسية ومنستمر بإصرار في محاولة تحقيق حقوقنا المشروعة من خلالها ما دامت مستمرة . ولكن المطلوب واللازم

هو منع اسرائيل من النجاح في تدمير عملية السلام لكي نجد نحن والدول العربية الحقيقة الاخرى ما يمكن أن نستمر فيه ، ولكي يحدث ذلك فإنه لابد للمجتمع الدولي ، وبشكل خاص لراعيي مؤتمر السلام من التعاطي مع المسائل الجوهرية ومواجهة الموقف الإسرائيلي على حقيقته بدلا من الهروب من حقيقة هذا الموقف باتجاه إيجاد حلول إجرائية ، أو بالأصح حيل إجرائية ، تؤجل هذه المواجهة دون أن تحرز أي تقدم . ولا بد أيضا من الكف عن محاولة إغراء إسرائيل بالعديد من المكافآت المالية والسياسية ، بما في ذلك في الأمم المتحدة ، لأن هذا قد ثبت فشله بالفعل حتى الآن .

وإلى أن يقوم راعيا المؤتمر بذلك ، أو بالآخرى إلى أن يقوم أحد راعيين المؤتمر وهي الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ، وحتى بعد أن تقوم به ، تبقى ضرورة المحافظة على الدور الاساسي والدائم للشرعية الدولية الممثلة بالأمم المتحدة ، وخاصة بمجلس الأمن ، وذلك المجلس المسؤول تحت كل الظروف عن الأمن والسلم الدوليين ، وذلك المجلس المسؤول عن المحافظة على مصداقية وفعالية قراراته السابقة واللاحقة ، ذلك المجلس المسؤول عن إعلاء شأن القانون الدولي والمعاهدات الدولية ، وهي جميعها مسؤوليات لا يمكن للمجلس الهروب منها ، وخاصة في هذا العصر الجديد الذي نعيشه جميعا وبفض النظر عن أية تطورات في المنطقة .

وفي هذه الحالة المحددة المطروحة أمامنا ، وبالإضافة إلى كل ما سبق ، فإن المجلس مسؤول عن إعادة الحياة إلى عملية السلام بشكل محدد . لقد اضطر أعضاء الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام أمام الإجراء الإسرائيلي الأخير إلى تعليق سفرهم إلى واشنطن بانتظار قرار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الشأن . ومما لا شك فيه أن قيام المجلس باتخاذ الإجراء المناسب اليوم سيكون له تأثيره الإيجابي على مسار الأمور .

إن نجاح المجلس في اعتماد قرار اليوم ، بالإضافة إلى جانبه المبدئي ، يفترض التزام إسرائيل به ولو بعد حين مما يعني امتناعها عن تنفيذ قرار الإبعاد من جانب وإعادة أولئك الذين أبعدها حتى الآن من جانب آخر وهو يفترض أيضا عودة المجلس للانعقاد لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم التزام إسرائيل بهذا القرار . ولكنه يعني في كل الأحوال أن المجلس تحمل مسؤولياته تجاه الميثاق وتجاه الشعب الفلسطيني . إننا نتوقع أن يقوم المجلس باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23372 وإذا صحت توقعاتنا فإننا نجد لزاما علينا التقدم بالشكر لكافة أعضاء المجلس على استجابتهم السريعة وتأييدهم للمشروع . وفي كل الأحوال نود تسجيل شكرنا لأعضاء مؤتمر عدم الانحياز ، ولكم سيدي الرئيس على جهودكم في هذا المجال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فلسطين على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم الثاني هو ممثل إسرائيل ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أرييدور (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، من دواعي سروري الشخصي أن أتمكن من تهنيتكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير . ولا يساورني شك في أن شروتكم من الخبرة الدبلوماسية ستكون لها أهمية قيمة خلال الأيام المقبلة .

أود أيضا أشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس خلال شهد كانون الأول/ديسمبر .

(السيد أريدور ، إسرائيل)

أود أيضا أن أشارك في التمنيات التي أعرب عنها الرئيس وأن أقدم تهانئي إلى السيد بطرس غالي بمناسبة توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة الهام .
قبيل انعقاد مؤتمر مدريد ، هوجمت حافلة إسرائيلية وقتل مدنيان إسرائيليان . وقبيل الجولة الأخيرة من المحادثات في واشنطن ، أطلقت النيران على عربات إسرائيلية . وأخيرا جدا أعد كمين لمدني إسرائيلي وقتل وهو في طريقه إلى داره في كفار داروم ، بالقرب من مخيم دير البلح في منطقة غزة عشية الجولة الثانية من محادثات السلام .

وإسرائيل لا يمكنها أن تسمح بأن تستخدم ما يمكن أن تصبح عملية سلام مستدة ستار دخان يخفي الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين . إن الإسرائيليين يُهاجمون بشكل منتظم قبل كل مرحلة من مراحل المفاوضات . ولا يمكن لإسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ رد فعل بطريقة تحمي بها مواطنيها .

إن قرار طرد ١٢ عربيا فلسطينيا منخرطين بقوة في هجمات إرهابية منظمة لم يتخذ بطريقة متسعة . إن الأشخاص المقرر طردهم أعضاء نشطون في منظمات إرهابية مختلفة . شارك بعضهم في شن هجمات على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وعلى مكان محليين ، وشارك بعضهم في إشارة وتنظيم اضطرابات عنيفة في يهودا والسامرة وفي منطقة غزة . وينبغي ملاحظة أن المطرودين ليسوا معرضين للطرد فورا . إن أمام كل واحد من الأفراد الذين تلقوا أوامر طرد فرصة لتقديم استئناف ، أولا إلى اللجنة الاستشارية الملحقة بالقائد الاقليمي ، وبعد ذلك إلى محكمة إسرائيل العليا بمفتها محكمة العدل العليا .

إن أعمال الطرد تدبير ردع يستخدم نادرا ولكنه فعال للغاية . وآخر أوامر طرد صدرت ضد مقيمين في منطقة غزة في شهر أيار/مايو ١٩٩١ . إن طرد المتطرفين المتخربين بشدة في هدم عملية السلام ستساعد على تهيئة الأمن والهدوء وهما ضروريان للغاية لمحادثات السلام الجادة .

والأشخاص المقرر طردهم أعضاء نشطون من مجموعات إرهابية ثلاث . الأولى هي الجبهة الشعبية . وهذه المنظمة أعلنت مسؤوليتها عن بضعة هجمات خطيرة بالأسلحة النارية . وآخر الهجمات الرئيسية منها تتضمن إطلاق النيران على حافلة إسرائيلية على طريق الون السريع جنوبي تابواح يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ، وإطلاق النيران على سيارة أحد سكان غرفة في مدينة البيرة يوم ١ كانون الأول/ديسمبر . وفي هذه الهجمات ، قتل ثلاثة إسرائيليين وأصيب ثمانية بجراح .

والمجموعة الثانية هي مجموعة حماس . وخلال عام ١٩٩١ اكتشفت ٥٥ خلية تابعة لحماس أقرت بشن ٦٧ هجوما . وقامت بأعمال تتضمن الهجمات والطعن والإصابة بالسيارات ثم الهرب . وأبرز الأمثلة هي صدم الجنود بالسيارات عند نيزانيم في شهر تموز/يوليه حيث قتل جندي وجرح آخر ، وعند منعطف تل هاشومير في شهر تشرين الأول/أكتوبر حيث قتل جنديان وأصيب ١١ بجراح .

والمجموعة الثالثة هي جماعة فتح التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي تزعم أنها تؤيد عملية السلام . لقد ارتكب أعضاء فتح حوالي ٣٣٠ عملا من أعمال الإرهاب في عام ١٩٩١ . وتضمنت هذه الهجمات حوادث إطلاق نار ، شن هجمات بالمتفجرات ، وهجمات بالقنابل الرشاشة ، وهجمات بزعاجات مولوتوف وحوادث طعن بأسلحة . لقد قال ياسر عرفات نفسه في لقاء أجراه معه راديو مونت كارلو في يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ محتفلا بمقتل جديد لليهود "إن الانتفاضة مستمرة ، موجة بعد موجة ، ومستمعة بواسطة كل الطرق والوسائل" .

فلنر ما هي الطرق والوسائل التي احتفل بها عرفات في الهجوم الذي شُن يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، قبل بيان عرفات بيوم واحد ، قتل إيتزك روفي ، وكان يبلغ من العمر ٤٠ عاما وأباً لأربعة أطفال ، كما قتلت أيضا راشيل دروك ، وكان عمرها ٣٥ عاما وأما لسبعة أطفال . وأصيب سبعة أطفال بجراح . ومن الواضح أن مأساتهم لا تستحق إصدار مجلس الأمن لقرار . إن هذه المأساة تهم إسرائيل .

إن هذه الهجمات الإرهابية لا توجه ضد اليهود فقط . فمنذ بدأت الانتفاضة قتل ٥٧٢ فلسطينيا على أيدي فرق الاغتيال التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات التابعة لها . كل هذه الاغتيالات - لليهود والعرب على حد سواء - لم تستحق ولو مرة واحدة إدانة ، سواء من مجلس الأمن أو الجمعية العامة . بل على العكس من ذلك تماما فإن الجمعية العامة ذكرت في قرارها ٧٦/٤٦ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ إن الانتفاضة "لقيت اهتماما وتعاطفا كبيرين من الرأي العام العالمي" (A/46/L.37 ، الفقرة الاولى من الديباجة) . وهذا يعد تقريبا ترخيما بالقتل أصدره الذين يعترفون هنا في هذا المبنى بتعاطفهم مع تلك الهجمات الإرهابية .

إن تبني أجهزة الأمم المتحدة رأياً متحيّزاً وغير متوازن تجاه الحالة لن يسهم في عملية السلم ، ولا يمكن إلا أن يشجع على مزيد من الأنشطة الإرهابية .
علينا أن نناقش الحلول السياسية في إطار عملية السلم . وفي المنطقة نفسها ، إذا هوجمنا ، علينا أن ندافع عن أنفسنا ونردع الإرهابيين . المشاكل السياسية ستحل في المفاوضات وعلى طاولة المفاوضات . أما الهجمات الإرهابية فستواجه بالتدابير العسكرية .

إن أوامر الطرد التي أصدرتها إسرائيل تتفق والإطار القانوني الساري في يهودا والسامرة وقطاع غزة .

وإلى أن يتسنى تحقيق حل سياسي للمشكلة بمجملها ، ستظل إسرائيل مسؤولة ، وفقاً للقانون الدولي ، عن إدارة الأراضي . لذا ، فإن إسرائيل ملزمة بتحديد الطريقة التي تعيد بها النظام وتحافظ عليه . إن معظم التدابير الأمنية التي تعتمد عليها الحكومة العسكرية في المناطق الواقعة تحت إدارتها تقوم على أساس التشريعات المحلية ، الأردنية أو المصرية ، التي تشكل لوائح الدفاع (الطارئة) لعام ١٩٤٥ جزءاً منها . وهذه اللوائح سنتها الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٥ وطبقتها على كل المنطقة الواقعة تحت الانتداب ، والتي تضمنت الأراضي قيد الإدارة . ومن بين هذه اللوائح اللائحة ١١٢ التي تصدر بمقتضاها أوامر الطرد ، وقد اعتبرت المحكمة العليا الإسرائيلية سارية وصحيحة في المناطق الواقعة تحت الإدارة .

لقد قيل إن الطرد محظور بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة . ولكن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على يهودا والسامرة وقطاع غزة . فهذه المناطق لم تؤخذ ، كما تنص الاتفاقية ، من أية سلطة سيادية قانونية . ومع ذلك ، فإن إسرائيل تطبق ، طواعية ، الأحكام الإنسانية للاتفاقية ، وهذه لا تتضمن ، وفقاً لتفسير المحكمة العليا الإسرائيلية ، أي حظر على طرد الأفراد المشتركين في أنشطة إرهابية .

إن إسرائيل عليها التزام قانوني بالدفاع عن المقيمين بها ، اليهود والعرب على السواء ، وسوف تواصل القيام بذلك ، وستواصل أيضاً السعي إلى إحلال السلم من خلال

عملية السلم . فالمساران يعزز كل منهما الآخر . وعلى النقيض من ذلك فإن قرار مجلس الأمن لن يعزز عملية السلم ولن يشي عن ارتكاب مزيد من الهجمات الإرهابية في المنطقة ، بل العكس هو الصحيح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء

ببيانه .

السيد العربي (مصر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن

أتوجه إليكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير . وإنني لعلى ثقة كاملة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وقدراتكم الشخصية المعروفة لنا جميعا سوف يكون لها عظيم الاثر في حسن سير أعمال المجلس للنهوض بمسؤولياته الهامة . وأتوجه كذلك لرئيس المجلس السابق السفير يولي فورونتسوف ، سفير الاتحاد الروسي ، بالتهنئة على المهارة العالية التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي .

كما لا يفتونني أن أتوجه بخالص التهنئة لأعضاء المجلس الجدد الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان .

اسمحوا لي أن أعرب ، باسم مصر حكومة وشعبا ، عن سعادتنا البالغة لتولسي الدكتور بطرس غالي مهام منصبه الرفيع أميننا عاما للأمم المتحدة ، وأن أعرب كذلك عن تمنياتنا المخلصة له بأن تكلل جهوده في خدمة السلم والأمن الدوليين بالنجاح .

يجتمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى لتناول موضوع على درجة عالية من الأهمية ، وله ارتباطه الوثيق بقضية الشرق الاوسط والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، باعتبارها جوهر هذه الازمة التي مازالت تعد احدى أهم بؤر التوتر في العالم ، والتي مازالت تهدد الأمن والسلم الدوليين .

ومما لا شك فيه أن قرار الحكومة الاسرائيلية الاخير بطرد اثني عشر من فلسطيني الأرض المحتلة يعد ، مثله مثل بناء المستوطنات ، بمثابة انتهاك صارخ لكافة

المواثيق الدولية الخاصة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة ، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ذلك فضلا عن الاثار السلبية على مسيرة السلام الحالية التي يتطلع إليها جميع أعضاء المجتمع الدولي ، باعتبارها المدخل المناسب لتحقيق السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط .

إن تضافر الجهود الدولية المخلمة من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ، والمرونة الكبيرة التي أبدتها ممثلو الشعب الفلسطيني والتي حازت اعجاب الجميع وتقديرهم ، والتي أبدتها أيضا سائر الوفود العربية في إطار مؤتمر مدريد للسلام وما تلا ذلك من محادثات ، إنما يؤكدان مرة أخرى مدى حرص الجانب الفلسطيني على تحقيق السلام العادل المشرف الذي يضمن لجميع شعوب المنطقة العيش في أمن و سلام . ومن جانب آخر ، فإن هذه التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط والتي واكبت إنهاء عصر المواجهة ، إنما تفرض على جميع الاطراف ، وخاصة الحكومة الاسرائيلية ، مسؤولية خاصة في التخلي عن الممارسات التي تتسم بالعنف أو محاولة فرض الامر الواقع بعيدا عن مبادئ الشرعية الدولية المتمثلة في ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقرارات أجهزة الامم المتحدة ذات الصلة .

إن مصر تدين هذه الممارسات القمعية ، وتطالب الحكومة الاسرائيلية بالتوقف فورا عنها ، وتدعو إلى الامتناع عن أي اجراء يؤدي إلى زيادة تعقيد الموقف وإلى أن يكون التوجه العام نحو بناء الثقة مع أبناء الشعب الفلسطيني الذي عانى كثيرا من وطأة الاحتلال .

إن مصر تطالب اسرائيل باحترام انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والتي تمنع عمليات طرد السكان كما تمنع بناء المستوطنات . كما تناشد مصر كافة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالعمل على ضمان احترام هذه الاتفاقية وفق أحكام المادة الاولى المشتركة من اتفاقيات جنيف الاربعة . وترجو مصر أن يعمل مجلس الأمن ، باعتباره الجهاز الدولي المعني أساسا بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ومناصرة مبادئ الشرعية الدولية ، على ضمان احترام كافة الدول لهذه الاتفاقية بدون أي استثناء .

إن الإجماع الدولي على أهمية حماية حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وضمان ممارسته لحقه في العيش بسلام على أرضه وممتلكاته ، واستعادته لحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، في إطار تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ، إنما يفرض علينا جميعا مسؤولية عدم التهاون بإزاء الممارسات الاسرائيلية غير الشرعية ، حفاظا على مصداقية مجلس الأمن وتمشيا مع التحولات الجذرية التي شهدتها العالم مؤخرا والتي يعتمد ترسيخها على الاحترام الأمين والدقيق لمبادئ الشرعية الدولية ولاحكام القانون الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على العبارات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسالة من ممثل الجمهورية العربية السورية يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس .
ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد العوض (الجمهورية العربية السورية)

المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل الجمهورية العربية

السورية إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد العوض (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، أود أن

أغتتم هذه المناسبة لأعبر لكم باسم وفد بلادي عن أحر التهاني لكم لثروكم هذا المجلس الموقر لهذا الشهر . كما أود أن أتوجه بالشكر لسعادة السفير فورونتسوف على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

كما أنني أغتتم هذه المناسبة للترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وبالسيد الأمين العام الجديد الدكتور بطرس بطرس غالي . وإن وفدنا ليشعر بالفخر أن يتولى هذا المنصب الكبير أحد المواطنين العرب المرموقين .

وأخيرا فإنني أغتتم هذه المناسبة أيضا لإعراب وفدنا عن شكره للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام السابق على جهوده في سبيل إحلال السلم والأمن الدوليين .

يجتمع مجلس الأمن مجددا اليوم ، بعد أن اتفحت ظاهرة التحدي لسلطته ، لبحث الوضع الخطير الناشئ في الأراضي العربية المحتلة إثر قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية

(السيد العوض ، الجمهورية
العربية السورية)

بإبعاد اثني عشر مواطنا فلسطينيا من ديارهم يوم الخميس الماضي الواقع في (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وذلك في عملية استفزازية من شأنها تهديد مسيرة السلام الجارية وتعريض السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي للخطر الشديد ولمعاناة إنسانية لم يعد بالإمكان التفاوض عنها بعد أن تكرر هذا السلوك الإسرائيلي مرارا وتكرارا في الماضي دونما وازع أخلاقي ودونما رادع دولي .

إن قيام إسرائيل بإبعاد غير مبرر بتاتا للمواطنين الفلسطينيين هو خرق فاضح لمعاهدة جنيف الرابعة التي تحكم سلوك دولة الاحتلال ، كما أن تلك الخطوة الاستفزازية تحكمها مشاعر الاستخفاف الإسرائيلية إزاء المفاوضات العربية التي يسعى إلى إنقاذ خيار السلام في الشرق الأوسط .

وربما كان قلق المجتمع الدولي هذه المرة أشد من سابقاته في الماضي لا سيما وقد تزامنت عملية الإبعاد هذه مع تخصيص إسرائيل نسبة كبيرة من ميزانية الإسكان لتوسيع وإنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، علاوة على ترافق عملية الإبعاد بقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوزيع السلاح على المستوطنين في الأراضي المحتلة والذي قد يؤدي إلى مجازر جماعية بحق السكان المدنيين الفلسطينيين لإفهامهم أن لا خيار أمامهم سوى أن يموتوا أو أن يرحلوا .

إن المسألة المطروحة على بساط البحث اليوم هي بغاية الأهمية السياسية والأخلاقية ، والأمر لا يمكن أن يتعلق بمزاعم إسرائيلية واهية . إنما هي مسألة تعبر بكل أبعادها عن ضرورة يقظة الشرعية الدولية لمعالجة التدابير الإرهابية والقمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق السكان المدنيين العرب المعزل الذين يرفضون الاحتلال والتوسع والاستيطان الإسرائيليين في أرضهم الأم .

إن الممارسات الإسرائيلية اللاأخلاقية في الأراضي العربية المحتلة تستهدف تفريغ الأرض من سكانها عن طريق نشر الذعر والإرهاب والمضايقات والملاحقات اليومية وفرض الإقامة الإجبارية والعقوبات الجماعية وهدم المنازل بغية تشريد السكان العرب وإجلائهم عن أرضهم ووطنهم وجلب مستوطنين غرباء ليحلوا محلهم .

(السيد العوض ، الجمهورية
العربية السورية)

إن استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية هو عدوان مستمر بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، ومما يزيد تفاقم هذه الحال هو تحول الاحتلال إلى استيطان يهودي غير قانوني وضرب مستمر بعرض الحائط لكرامة القانون الدولي الذي ضحى المجتمع العالمي بالكثير من أجل فرض احترامه على الجميع ودونما استثناء .

الفقرات الست من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تحرم الإبعاد أو النقل القسري للأشخاص المدنيين المحميين .

وتشير الفقرة الأولى من المادة ٤٩ إلى أن الإبعاد مقترن دائماً في ذكرى البشرية بعمليات الإبعاد التي جرت في الحرب العالمية الثانية .

إن من المسؤوليات الرئيسية لمجلس الأمن أن يتحرك بشكل عاجل لوضع حد نهائي لهذه الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية الفاضحة والمُهينة للكرامة البشرية ، ولاتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بلجم التطرف والاستفزاز الإسرائيلي . وغني عن التذكير أن الاستناد إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإرغام إسرائيل على الالتزام التام بقرارات وإرادة المجتمع الدولي هو الحل الأمثل في الوقت الراهن لإنقاذ السكان المدنيين العرب من محتلتهم وشقائهم . وما لم يتم ذلك فإن الوضع الخطير المتفجر والناجم عن الاستمرار في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة واستيطانها وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة سيؤدي إلى مزيد من المخاطر على الأمن والسلم الدوليين ، تلك المخاطر التي تتحمل إسرائيل وحدها مسؤوليتها .

لقد سبق لمجلس الأمن أن أصدر سلسلة من القرارات التي تطالب إسرائيل بإلغاء عمليات الإبعاد وكفالة العودة الآمنة والغورية لمن تم إبعادهم وكذلك الكف فوراً عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين من الأراضي المحتلة . ومن الملاحظ أن السلطات الاسرائيلية لم تول هذه القرارات الدولية أي اعتبار وتعاملت معها تعاملًا متعالياً ومهيناً ، وربما أن الألوان لأن يُظهر المجتمع الدولي إيمانه بوحدة النمط في التعامل مع من يخرق حرمة القانون الدولي ولأن يطبق إرادته الملحة بشأن حماية حقوق الإنسان العربي في الأراضي المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بن جلون - توييم (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

السيد الرئيس ، أود ، بالنيابة عن وفد بلادي ، أن اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن . إن خصالكم وكفاءتكم ومات اللطف البالغ المعهودة عنكم لدى جميع زملائكم ، خير ضمان لنجاح أعمال المجلس خلال هذا الشهر .

وأود أيضاً أن أشيد بالسفير فورونتسوف ، ممثل الاتحاد الروسي ، على الفعالية والمهارة البارعة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر .

ويسرني أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد بطرس غالي ، الأمين العام الجديد للأمم المتحدة ، وأن أنتهز هذه الفرصة لأهنته على انتخابه لهذا المنصب الجسيم المسؤولية . وأود أن أؤكد له تعاون وفد المغرب معه وتأييده الثابت له .

وأخيرا ، أود أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، وبقية الممثلين الذين تكلموا حتى الآن على كلمات الترحيب الرقيقة الموجهة إلى المغرب .

ليست هذه المرة الأولى التي ينظر فيها المجلس في مسألة إبعاد الفلسطينيين . ومن سوء الحظ ، وكما تبين أحداث بداية كانون الثاني/يناير ، لاتزال هذه الممارسة اللاإنسانية وغير الشرعية مستمرة ، وهي تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن وللالتزامات التي قطعتها إسرائيل على نفسها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

إن عمليات الإبعاد غير الشرعية والتي لا يمكن تجاوزها تحدث مرة أخرى في الوقت الذي تبدو فيه منطقة الشرق الأوسط قد راحت تستفيد من المناخ الدولي الجديد ، الذي بدأ يشير آمالا كبيرة في إيجاد تسوية عادلة وأكيدة للمشكلة الفلسطينية .

إن وفد بلادي لا يشارك في هذه المناقشة لإذكاء المشاعر ، وكان يفضل أن يتكلم اليوم بروح بناءة ، ليسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ويقدم دعمه غير المشروط لها .

لقد أدانت مملكة المغرب مرارا وتكرارا تدابير الإبعاد التي تتخذها السلطات الإسرائيلية . فهذه الممارسة تخالف اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تنطبق على تلك الأراضي ، ولا يمكن التفاوض عنها .

وهذا العمل مذموم بشكل خاص لأنه يحدث في مرحلة هامة من تطور مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط ، في الوقت الذي تبذل فيه جهود مطردة لمواصلة حوار هنيئ بدأ قبل فترة وجيزة بين أطراف النزاع ، وللسماح بفتح باب المفاوضات الحقيقية . ولهذا السبب يكرر المغرب رفضه الكامل لهذه الممارسات ويندد بشدة بسلوك السلطات الإسرائيلية ، الذي لا يسهم على الإطلاق في تعزيز عملية السلام الجارية التي تستهدف إيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع في المنطقة .

وبالتالي فإن بلدي يطالب الحكومة الإسرائيلية ، كما فعل في الماضي ، بأن تنهي هذه الممارسات العدوانية وتعمل على إحلال جو من الثقة المؤاتية للحوار والتفاوض . ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى أن يؤكد مرة أخرى موقفه الإجماعي إزاء حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ، ولا سيما حقه في البقاء في أرض مولده والحصول على ضمان حقيقي لممارسة حقه في تقرير المصير في إطار حل عادل ودائم .

ولذلك سيموت وفد المملكة المغربية لمالغ مشروع القرار المعروض على المجلس ، آملا أن يتم اعتماده بالإجماع ليكون رسالة واضحة لا لبس فيها إلى الحكومة الإسرائيلية عن إرادة المجتمع الدولي في أن يمنع ، وأن يقف إذا اقتضى الأمر ، ضد أي عمل قد يجهد العملية المشجعة التي شرع بها مؤخرا .

وعسى أن يبين القادة الاسرائيليون أخيرا ، في الوقت الذي يعرب فيه العالم أجمع في بداية هذا العام الجديد عن آمانياته بالسلام والوثام ، مشاعر المسؤولية والاحترام للقيم الأخلاقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وإذا لم أسمع اعتراضا فسأطرحه للتصويت الآن .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

أطرح مشروع القرار S/23372 للتصويت .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، إكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، زمبابوي ،

الصين ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ،

الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا .

بذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٣٦ (١٩٩٣) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرشيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أمل أن أكون ميمونا بالإيجاز وحازما بالمراحة في ملاحظاتي ، علني أبلغ مستوى يجد الأغلبية منا في مجلس الأمن أن بلوغه يزداد صعوبة .

ترى حكومة الولايات المتحدة أن إبعاد الأفراد من الأراضي المحتلة يشكل انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة فيما يخص معاملة السكان في تلك الأراضي . إن أي شخص متهم بالقيام بجرم ينبغي أن يحال إلى المحاكم استنادا إلى الأدلة وينبغي أن يلقي محاكمة عادلة تتيح له اللجوء إلى العملية القضائية الكاملة . وإذا وجد هذا الشخص مذنبا فينبغي مجته . لقد دأبنا على حث حكومة إسرائيل على أن توقف فورا وبشكل دائم عمليات الإبعاد ، وأن تمتثل بالكامل لاتفاقية جنيف الرابعة في جميع الأراضي التي تحتلها منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . ولذلك فإننا صوتنا لصالح مشروع القرار الذي يطلب إلى إسرائيل الامتناع عن إبعاد أي مدني فلسطيني من الأراضي المحتلة .

وتنظر حكومة الولايات المتحدة بعين القلق أيضا إلى تصاعد العنف في الأراضي المحتلة في الأشهر الأخيرة . إننا ندين ، ونعتقد أنه ينبغي لجميع البلدان أن تدين ، الهجمات المتزايدة على الاسرائيليين وما نجم عنها من فقدان الأرواح ، بقدر ما ندين الهجمات على الفلسطينيين وفقدان الأرواح في صفوفهم . إن العنف ضد الاسرائيليين والفلسطينيين خطأ ولا يسهم على الإطلاق في إيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي .

(السيد بيكرينغ ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

ولمدة طويلة قمنا بمناشدة جميع الاطراف تجنب الأعمال الفردية ، سواء بالاقوال أو بالافعال ، والتي تزيد التوتر ، أو تفتح الباب للانتقام أو تعقد القدرة على السعي من أجل السلام . وبعبارة الحالة في المناسبات السابقة ، عندما اجتمع مجلس الأمن للنظر في اتخاذ قرارات مماثلة ، تتوفر الآن وسيلة لإجراء حوار سياسي بين أطراف النزاع . فالمحادثات الثنائية أُعيد لها أن تستأنف هذا الأسبوع . وإلى هناك يجب على الاطراف أن تتجه من أجل إيجاد حلول للمشاكل المستعصية لهذه المنطقة التي تعاني منذ زمن طويل .

وكما أعلننا في الماضي ، فإن الولايات المتحدة تعتبر عبارة "كل الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس" والتي ترد في هذا القرار ، على أنها لا تعدو كونها عبارة لوصف حالة ديمغرافية وجغرافية ، وليس إشارة إلى السيادة .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أولا ،
أود أن أرحب بك ، سيدي ، رئيسا للمجلس لهذا الشهر ، وأنا على يقين بأن المجلس سينجح ، في ظل قيادتكم الماهرة ، في التعاطي مع المسائل الصعبة والهامة المتعلقة بالأمن الدولي والمدرجة على جدول أعماله لشهر كانون الثاني/يناير .

أود أن أشكركم سيدي ، وأشكر زملائي أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجهوها لي . اسمحوا لي أيضا أن أهنئ تهنئة خالصة وفود الرأس الأخضر وفنزويلا والمغرب وهنغاريا واليابان على انضمامها لعضوية مجلس الأمن وأن أعرب عن اعتقادي بأن المجلس في تركيبته الجديدة سيستمر في أداء عمله المثمر والسلس وذلك خدمة لمصالح الأمن العالمي .

أود أيضا أن أرحب بالأمين العام لمنظمتنا السيد بطرس غالي ، الذي يشترك للمرة الأولى في عمل المجلس وذلك في اجتماع رسمي . وإنني على ثقة بأن تعاوننا الناجح معه سيزيد من تعزيز فعالية عمل المجلس .

إن الاتحاد الروسي بوصفه أحد راعبي عملية السلام في الشرق الأوسط ، ينبغي مواصلة جهوده الفعالة للنهوض بالمفاوضات بين العرب واسرائيل التي بدأت في مؤتمر

مدير . وإننا ننوي أيضا أن نواصل التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة ومع الأطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي ، فضلا عن جميع الدول التي لها مصلحة في تحقيق تسوية مبكرة لهذه المشكلة الدولية الخطيرة .

إن القيادة الروسية تتناول المشكلة الفلسطينية بنفس الدرجة من الاهتمام التي أولاهها القادة السابقون للاتحاد السوفياتي . وسوف تفعل كل ما بوسعها لكي تضمن الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني على نحو وافي .

وفي رأينا ، أن المفاوضات الثنائية التي جرت في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر كانت خطوة اضافية على الطريق الشاق نحو إحداث تحسن جذري في الموقف في الشرق الأوسط . وهناك اتفاق من حيث المبدأ على مواصلة هذه المحادثات في الأيام القليلة القادمة . وفي هذا الصدد ، يبدو لنا أن المطلوب من جميع المشاركين في عملية السلام ، ودون استثناء ، هو أن يظهرُوا أقصى درجات ضبط النفس والتخلي بروح ايجابية وذلك للإبقاء على المناخ الملائم نفسيا وسياسيا الذي يحيط بالمفاوضات ولمنع ظهور صعوبات لا داعي لها .

على أساس هذه الحجج ، وانطلاقا من رغبة مخلصية في نجاح عملية السلام التي بدأت - ودورنا فيها - فإننا نرى في البيان الذي اعلنته السلطات الاسرائيلية عشية الجولة الجديدة من المحادثات والخام بإبعاد مجموعة من الفلسطينيين إشارة من شأنها عرقلة التفاهم المتبادل وبعث روح المواجهة بين أطراف المحادثات .

إننا نعتقد أن العمل من أجل تخفيف التوتر في الضفة الغربية وغزة سيكون في مصلحة جميع المعنيين بعملية السلام ، بمن فيهم اسرائيل ، وسيكون من شأنه فتح آفاق أوسع وتعزيز الإمكانات بتعميق الحوار بين العرب واسرائيل بشأن مضمون الجوانب الأخرى للتسوية في الشرق الأوسط .

لقد تناول مجلس الأمن مرارا وتكرارا مشكلة إبعاد اسرائيل للمدنيين الفلسطينيين . وفي القرارات السابقة التي أصدرها المجلس أعرب عن عميق الأسف إزاء هذه الممارسة التي أدت الى تفاقم الوضع في الأراضي المحتلة .

واليوم ، وفي الوقت الذي وصلت فيه عملية إيجاد تسوية في الشرق الاوسط الى مرحلة تتميز بالمسؤولية ، يصبح من الملح اتخاذ إجراءات لوقف إبعاد هذه المجموعة الجديدة والحوّل دون العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترك آثارها على المفاوضات العربية الاسرائيلية .

بناء على ما تقدم صوّت وفد الاتحاد الروسي لصالح القرار الذي اعتُمد للتو . فهو في نظرنا قرار متوازن من شأنه خلق المناخ المناسب لاستمرار المحادثات العربية الاسرائيلية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء ، يود الوفد الفرنسي أن يتقدم منكم ، سيدي ، بتهانيه على تسلمكم الرئاسة ، وأن يشكر السفير فورونتسوف على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي . أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد في المجلس وأن أقول وداعا للأعضاء المغادرين .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن سعادتنا الكبيرة برؤية السيد بطرس غالي يشغل منصب الأمين العام ، هذا المنصب الذي شغله بامتياز السيد بيريز دي كوبيار . إنه لأمر يدعو الى الأسف العميق فعلا إذ يجد المجلس نفسه مضطرا للاجتماع مرة أخرى ردا على أوامر الإبعاد التي أصدرتها اسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

إن وفد بلادي يشجب أشد الشجب حقيقة أن الحكومة الاسرائيلية ما فتئت تصدر هذه الأوامر . إننا ندين هذه الإجراءات التي تتناقض واتفاقية جنيف التي أكد المجلس باستمرار انطباقها القضائي على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

ونشير بعميق الأسف الى أن السلطات الاسرائيلية ما تزال تُعْمُ الأذان عن نداءات المجتمع الدولي . شمة العديد من القرارات التي جرى اعتمادها في هذه القاعة

- وبالإجماع في غالب الأحوال - والتي دعت إسرائيل إلى الكف عن إبعاد المدنيين الفلسطينيين وضمان عودة الأشخاص الذين أُبعدوا . وإنه لما يؤسف له أشد الأسف أن هذه النصوص لا تزال دون تطبيق وأن هذه الممارسة غير القانونية المتمثلة بالإبعاد ما برحت متواصلة . وأود أن أضيف أن قرار الإبعاد الأخير يتسم ببعد خاص إذ أنه يتعلق بـ ١٢ شخصا .

لقد رفعت فرنسا الموت عاليا باستمرار ضد أوامر الإبعاد بسبب عدم قانونيتها ، لكن القرارات الإسرائيلية المعلنة في ٢ كانون الثاني/يناير ليست فقط خرقا للقانون : إن من شأنها أن تضع عقبة خطيرة في طريق عملية السلام الدقيقة الحساسة التي بدأت في مدريد - وهي عملية تأمل فرنسا أن تستمر بطريقة إيجابية .

فلكي تضمن أفضل فرص النجاح للمفاوضات التي بدأت ، علينا أن نحافظ على مناخ السلم والارادة الطيبة والانفتاح . إن أي شكل من أشكال العنف مؤذ ، وبالتالي يجب أن يدان .

إن على مجلسنا واجب الرد على إجراءات الطرد التي أعلنت في ٢ كانون الثاني/يناير . إننا نشعر بالسعادة لأن هذا يتم دون إبطاء ونحن نعتد بالإجماع القرار ٧٣٦ (١٩٩٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة

التي وجهها اليّ .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي

في مستهل كلمتي بأن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الذي أعلم انه سيكون شهرا حافلا بالعمل والصعوبات . وانني على ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية الرائعة وخبرتكم الواسعة ستيسر الى حد كبير عمل هذا المجلس .

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير فورونتسوف الذي تراءى المجلس باقتدار خلال شهر كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بأميننا العام الجديد ، السيد بطرس غالي ، وأن أتقدم له بأطيب تمنياتي وتمنيات حكومتي ، وانني أتطلع الى التعاون معه بشكل وثيق من أجل انجاح أعمال مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل .

وبما ان هذه هي المرة الاولى التي أتكلم فيها منذ أن أصبحت اليابان عضوا في هذا المجلس ، اسمحوا لي بأن أعرب عن امتناني للكلمات الرقيقة التي توجهتم بها ، سيدي الرئيس وبقية الزملاء ، للترحيب بنا . لقد مر العالم وكذلك دور مجلس الأمن بتغيرات جذرية منذ أن احتلت اليابان آخر مرة مقعدا في هذا المجلس . فلم تبدأ مهمة بناء نظام جديد للسلم العالمي الا قبل وقت وجيز ، الا أن المجلس قد أثبت بالفعل قدرته على حسم النزاعات واعادة السلم والأمن الدوليين . وان اليابان تدرك بالكامل التزاماتها بوصفها عضوا في هذا المجلس ، وهي مصممة على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية العالمية ، سياسيا واقتصاديا على حد سواء ، من أجل قضية السلم العالمي . واليابان ، إذ تفعل ذلك ، تعتزم أن تثبت انها جديرة بالثقة التي أعربت عنها الدول الاعضاء بانتخاب اليابان لعضوية هذا المجلس بأغلبية ساحقة من الاصوات .

أود الادلاء ببيان قصير بشأن القرار الذي اتخذته المجلس للتو .

في بيان رسمي صدر في طوكيو في وقت سابق اليوم ، أدانت حكومة اليابان القرار الاسرائيلي الاخير بابعاد ١٢ مواطنا فلسطينيا من الاراضي المحتلة .

وفي هذه اللحظة التي يتحد فيها المجتمع الدولي في تأييده لمؤتمر السلام الذي بدأ في مدريد واستمر في واشنطن دي سي ، يأتي هذا القرار الاسرائيلي الاخير بابعاد الفلسطينيين متناقضا مع جهود السلم التي تبذلها الاطراف المعنية . وتطالب اليابان بأن تلغي الحكومة الاسرائيلية قرارها وبأن تضمن لكل من تم ابعادهم في السابق العودة بسلامة ودون تاخير الى ديارهم .

وعلى الرغم من هذا الاجراء الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية ، تأمل اليابان أن تمارس كل الاطراف المعنية أقصى قدر من ضبط النفس لضمان استئناف مؤتمر السلام في واشنطن دي سي في اقرب وقت ممكن .

اخيرا ، أود أن أوضح موقف اليابان إزاء دعوة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الى مجلس الامن . في عام ١٩٧٥ ، أعربت اليابان بوصفها عضوا في هذا المجلس عن موقف مفاده ان منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها أحد الاطراف الاساسية لمسألة الشرق الاوسط ، ينبغي أن توجه اليها الدعوة عندما يجري هذا المجلس مداولات بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين . وأود في هذه المرحلة أنؤكد هذا الموقف . ومن ثم ، فقد أيدت مشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي . بذلك يكون مجلس الامن قد اختتم

المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥